

٤ آلاف مليار ليرة قيمة الزيادة سنوياً سقف الأجر الشهري لموظف الفئة الأولى ٣١٢ ألف ليرة هناوي لـ«الوطن»: هناك مشروع لرفع الحد المعفى من ضريبة الدخل بما يعادل الحد الأدنى من الأجر

عبد الهادي شباط

أوضح وزير المالية كنان باغي أن التكلفة السنوية المقدرة للزيادة وفق المرسومين ١١ و١٢ تبلغ نحو ٤٠٠٠ مليار ليرة، في حين تبلغ التكلفة الشهرية نحو ٣٣٣ مليار ليرة، وسيتم تأمين هذه المبالغ من موارد الخزينة العامة للدولة.

وأن الوزارة أصدرت أيضاً البلاغ المتضمن التعليمات الواجب اتباعها بشأن صرف الزيادة الناجمة عن تطبيق أحكام المرسومين التشريعيين ١١ و١٢ لعام ٢٠٢٣، والسماح بالتجاوز على الاعتمادات المخصصة للرواتب والأجور والتعويضات في موازنة عام ٢٠٢٣.

إضافة لذلك إصدار الجداول المحقة بالقانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ وتعديلاته المتضمنة تعديل الحد الأدنى والأقصى للرواتب في الأجر



عليه وهو ما يعادل الزيادة ١٠٠ بالمئة، وحول فتح السوق لأن هناك شريحة من العاملين بلغوا سقف فئاتهم وما ادوا يستفيدون من العلاوات الوردية لأجور الأجر الشهرية أصبح سقف العامل من الفئة الأولى ٣١٢.٩٤٠ ليرة بدلاً من ١٥٦٤٧٠ ليرة وقياساً عليه تكون سقف الأجر لمختلف الفئات هو ضعف ما كانت عليه وهو ما يعادل الزيادة ١٠٠ بالمئة، وحول فتح السوق لأن هناك شريحة من العاملين بلغوا سقف فئاتهم وما ادوا أصبح مع الزيادة الحالية ١٨٥٩٤٠ ليرة. وأضاف هناوي: إن الزيادة ستكون محل التنفيذ مع بداية الشهر المقبل (أيلول) وإن وزارة المالية أصدرت التعليمات التنفيذية

للمرسومين التشريعيين رقمي ١١ و١٢ لسنة ٢٠٢٣، والذين يقضيان بإضافة الحد الأدنى للأجور والمعاشات والذي المطبوعه لكل من العاملين المدنيين والعسكريين والمقاعد. وكان الرئيس بشار الأسد أصدر المرسوم التشريعي رقم ١١ لعام ٢٠٢٣ الذي ينص

على إضافة نسبة ١٠٠ بالمئة إلى الرواتب والأجور المطبوعة النافذة بتاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي لكل العاملين في الدولة من مدنيين وعسكريين، كما تسري هذه الزيادة على المشاهير والمياومين والمؤقتين، سواء كانوا وكلاء، أم عرضيين، أم موسمين، أم متعاقدين، أم يعقود استخدام، أم معينين بجداول تنقبط أو بموجب صكوك إدارية، وكذلك العاملون على أساس الدوام الجزئي أو على أساس الإنتاج أو الأجر الثابت والمتحول.

كما أصدر الرئيس الأسد المرسوم التشريعي رقم ١٢ لعام ٢٠٢٣ الذي ينص على منح أصحاب المعاشات التقاعدية من العسكريين والمدنيين المشمولين بقوانين التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية النافذة زيادة قدرها ١٠٠ بالمئة من المعاش التقاعدية، ويستفيد من الزيادة المذكورة المستحقون عن أصحاب المعاشات التقاعدية وتوزع عليهم وفق الأنظمة المحددة في القوانين والأنظمة الخاضعة لها، وأصحاب معاشات عجز الإصابات الجزئي من المدنيين غير المنتقنين يعمل ولا يقاضون معاشاً آخر من أي جهة تأمينية. ويعمل بالمرسومين بدءاً من أول الشهر الذي يلي تاريخ صدورها.

قطنا يبحث التعاون الزراعي مع سفير الجزائر

تحديث الاتفاقيات الموقعة بين البلدين ووضع برامج تنفيذية لها

السفير الجزائري: التجربة الزراعية السورية عريقة ووصلت إلى مراحل متقدمة قبل الحرب



هناك غانم

وطالبت الوزارة من خلال قرارها الصادر كل شركات نقل الركاب المحدثة على قانون الاستثمار رقم ١٠ باعتقاد التعرفه الكيلومترية لشركات نقل الركاب العاملة بين المحافظات والمرخصة على قانون الاستثمار بحيث تصبح لياص اليونان رجال الأعمال سعة ٣٠ ركباً ٤٠ ليرة للكيلو حسان قطنا خلال لقائه مع ٤٥ ركباً ٧٥ ليرة للكيلو متر للركاب الواحد وكيو ركباص يونان حديث مكيف محدث على قانون الاستثمار رقم ١٠ يتسع لمابين ٣٠ و٣٣ ركباً ٧٢ ليرة للكيلو متر للركاب الواحد.

وشددت الوزارة على ضرورة إلزام جميع شركات النقل المرخصة على قانون الاستثمار التقيّد بالتعرفة الجديدة والإعلان عنها بشكل واضح وصريح ضمن مكاتب قطع التذاكر واعتبارها حداً أقصى لا يمكن تجاوزه.

وهرت الوزارة قيامها بإصدار التعرفة الجديدة بسبب تعديل سعر مبيع ريبع المازوت المدوم من ٧٠٠ إلى ٢٠٠٠ ليرة وفي ضوء دراسة تكاليف التشغيل المقدمة وانعكاسها على الواقع الحالي والفعل بتاريخ ١٠/٨/٢٠٢٣.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو مجلس الشعب محمد زهير تينادي أن صدور مثل هذا القرار في هذا التوقيت ودون إيضاح التعليمات التنفيذية له أمر خاطئ، مؤكداً أنه من المفترض أن تصدر قرارات الزيادة في الأسعار مع نهاية الشهر الجاري بعدما يحصل المواطن على الزيادة التي صدرت كي لا يتم تحميله أعباء إضافية خلال هذه الفترة.

ولفت إلى أن على وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تقوم بتجهيز مؤسسات التخل الإيجابي التابعة لها ومديريات التعمير وأجهزة الرقابة التعميرية وكل المؤسسات التابعة لها قبل صدور أي قرار زيادة في الأسعار كي تقوم بدورها المنوط بها من أجل التخفيف من فلتان الأسعار الحاصل في السوق بعد صدور قرار زيادة الرواتب والأجور لكن للأسف لم تقم بذلك، متمنياً على الوزارة تكثيف جولتها على الأسواق والحق أقصى العقوبات بحق المخالفين.

العلي لـ«الوطن»: المرحلة المقبلة ستشهد تعاوناً زراعياً كبيراً بين سورية والجزائر

توسيع نطاق التعاون القائم حالياً لتطوير الأعمال والأنشطة الزراعية. وتنفيذ البرامج والاتفاقيات الموقعة بين البلدين ليمتد تنفيذها على أرض الواقع، مؤكداً أن المرحلة القادمة سوف تشهد انطلاقاً جديدة للاستفادة من التجارب السورية في مجال تطوير القطاع الزراعي وتبادل المنتجات الزراعية، وخاصة أن هناك إصراراً من الجانب الجزائري على تبادل المنتجات الزراعية لما تتميز به المنتجات السورية من جودة بالمواسفات والنوعية الإنتاجية والمذاق الجيد للمنتجات الزراعية. وتم التأكيد أن المرحلة المقبلة ستشهد تعاوناً زراعياً كبيراً بين سورية والجزائر والاستفادة من التجارب السورية في مجال تطوير القطاع الزراعي وتبادل المنتجات

وزير الاقتصاد يشرح تفاصيل القرارات الأخيرة في حديث للإعلام الرسمي

الخلي: قسم كبير من العقوبات والحرب الإعلامية الحالية يستهدفان الليرة وسعر الصرف لدينا قدرة على ضبط سعر الصرف وتخفيضه بشكل أكبر لكنه سيؤثر في العملية الإنتاجية وانسياب المواد

إفراس القاضي- جلتار العلي

قال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر خليل في لقاء مع الإعلام الرسمي أن الكثير من العقوبات والإجراءات التي خنقت الاقتصاد السوري كانت تستهدف القطاع المالي، وتحديداً قيمة الليرة وسعر الصرف، وكثير ما حدث خلال الحرب من تدمير للبنى التحتية وقطاعات الإنتاج كان يستهدفها أيضاً، وحالياً هناك حرب إعلامية كبيرة وشائعات كثيرة الغاية منها بث الهلع والذعر لدى الناس بأن هناك سيناريوهات عسكرية واقتصادية ضد سورية، كل هذا يحرض المضاربين فيقومون بغفورة مضاربة تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، لكنها كما قلنا فورات لأن ارتفاعات الشق الاقتصادي الحقيقي مقروءة وواضحة، وهي متتابعة وليس مفاجئة.

وأضاف: إن الإجراءات الأخيرة على مستوى القدرات التي صدرت أسس الأول لن تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف كما يشاع، بل على العكس تماماً لأنها تسحب الليرة السورية وتخفف التضخم، وفي الفترة الأخيرة عملت الحكومة والمصرف المركزي على مجموعة من الإجراءات كي يكون سعر صرف الحوالات قريباً من السعر الموزاني، ولكن السعر الموزاني ليس ثابتاً ولا محدداً، وللمصرف المركزي حسابات وسياسات ولا يتبع السوق خطوة بخطوة، وما يقوم به بعض التجار من رفع للأسعار على أساس سعر الصرف المتوقع والذي يدعو بالتحوط هو ليس تحوطاً بل غشاً.

وأوضح خليل أن هناك مجموعة من الإجراءات قسم منها تم القيام به، والأخر سيتم قريباً، تهدف جميعها لتعزيز قيمة الليرة السورية ودعم الإنتاج المحلي كونه الحامل الأساسي للاقتصاد وحامي الليرة، إضافة إلى السعي لتخفيف العجزات العامة للدولة، ومنذ بداية شهر شباط الماضي كان هناك جملة الإجراءات لتعزيز الواقع الإنتاجي في سورية وخاصة القطاع الصناعي أحدثت ارتياجاً كبيراً في قطاع الأعمال ولكن الزلزال وتبعاته أضر استكمال بعض الإجراءات، وفي نهاية شهر أيار كان هناك إجراءات أخرى منها ما يتعلق بمراجعة عمل منصة تمويل المستوردات، حيث تم اعتماد مجموعة من قوائم المواد وهي ليست ثابته بل عرضة للتغيير حسب ضرورات واقع سعر الصرف وأولويات المواد واقع توافرها في الأسواق، وكان هناك أيضاً مراجعة لوائح المستوردات فتمت مراجعة القوائم الخاصة بالمستوردات وحذف مستوردات من المواد للوصول إلى الحدود الدنيا التي تلي متطلبات الاقتصاد الوطني على المستوى الاستهلاكي والإنتاجي، وتخفيف الطلب على القطع الأجنبي، فأعطى نتائج إيجابية في الأوامر الثلاثة السابقة بمستوى حجم مستوردات ٤ مليارات يورو قياساً بمستويات أعلى في الأوامر التي سبقتها، لافتاً إلى تراجع واضح بعد مجموعة من الإجراءات التي أتت في انخفاض المستوردات لحدود ١,٨ مليار ليرة في نهاية الشهر الماضي.



الدعم ليس توزيع المبالغ على الناس بل تحقيق العدالة بينهم

ومن الإجراءات التي تحدت عنها خليل أيضاً، مراجعة المرسوم ٣ الخاص بالتعامل بالقطع الأجنبي، والرسوم ٨ الخاص بحماية المستهلك، وغيرها الكثير من الإجراءات التي ستكون موجودة في الأيام القادمة التي تهدف إلى تحقيق استقرار في سعر الصرف وإرجاع جزء من القيمة التي خسرتها الليرة في الفترة الماضية.

وبين خليل أن هناك قدرة على ضبط سعر الصرف وتخفيضه بشكل أكبر، لكن لهذه الإجراءات ضريبة في مطارح أخرى، لأن حيس السيوالة بشكل أكبر قد ينعكس على العملية الإنتاجية وانسيابية المواد في الأسواق، لذلك هناك سعي لتحقيق التوازن المطلوب.

وقدم خليل استعراضاً لسنوات ما قبل الحرب على سورية التي كانت تشهد نمواً اقتصادياً، موضحاً أنه كان هناك خلل في مجالات بنوية للاقتصاد ومنها ما يتعلق بمعالجة العجزات الناتجة عن الدعم والبيات المستمرة حتى اليوم، مبيناً أن سورية من أكثر دول العالم في تقديم أشكال الدعم، إذ يوجد لدينا ١١ شكلاً للدعم تقريباً، وهي غير فاعلة وما عتت موجودة في دول العالم، وصحيح أنه كان هناك موارد وإمكانات في تلك الفترة لكن لم يتم معالجة موضوع الدعم الذي كان يستفيد منه الغني أكثر من الفقير، وليس كذلك فقط، بل كان يستفيد من دعم المشتقات النفطية والخبز كل دول الجوار عبر تهريب موادنا المدعومة إليها، كل ذلك كان يرتب على مالية الدولة عجزات تراكمية، وهذا جزء يؤثر تخضماً في الواقع الاقتصادي، ويخلق اختلالات بنوية وهيكلياً في الاقتصاد، ثم جاءت الحرب ومفرزاتها والأضرار الاقتصادية التي تعرضنا لها، التي أدت إلى توسيع الفجوة بين الأسعار ومستوى الدخل، ناهيك عن مشكلة أخرى أكبر وهي أن المواد المدعومة من قبل الحرب كانت من إنتاجها أما اليوم فهي مستوردة، وكل ارتفاع في سعر الصرف يرفع الفاتورة، هذا الإهراق في المالية أدى إلى أن تستدين الحكومة من المصرف المركزي، فتلحق كميات كبيرة من الليرات في السوق أكبر مما يجب أن يكون بالتداول، ما يؤدي إلى حدوث موجات تضخم كبيرة تأكل الدخل الضعيف والتوسط، وهي سياسة إقرار للناس، ومن يدفع ثمن التضخم هو الفقير، وهذه التراكمات هي كرة نار

- القرارات الجديدة ستؤدي إلى تخفيض التضخم وسعر الصرف
- ما يدعو التجار بالتحوط، من سعر الصرف هو غش
- كل تأخير لإعادة هيكلة الدعم ستكون تكلفته على الناس والاقتصاد الوطني أكبر
- لم يرفع الدعم عن المحروقات وتكلفة ليتر البنزين على الدولة ١١٥٠٠
- الوفرة من الآلية الجديدة سيذهب لزيادة الرواتب وتخفيض العجز ودعم الاختصاصات النادرة

بأليات دعم غير سليمة، مضيفاً: إن البعض يعترض على رفع سعر البنزين، وهو كتلة تستنزف الكثير من الدعم، ويستفيد منه جزء كبير من الناس، لكن أين حق الذين لا يملكون سيارات من هذا الدعم؟

وأكد بأن الدعم لم يرفع عن المحروقات كما يقال، فتكلفة ليتر البنزين على الدولة ١١٥٠٠ ليرة، وأغلبية الدول لا تدعم البنزين باستثناء الدول النفطية الكبيرة، مشدداً على أن الدعم ليس توزيع المبالغ على الناس بل تحقيق العدالة وإعطاء الفقير أكثر من الغني، فمن غير المغفل أن تكون بحاجة لتخفيض العجزات ومعدلات التضخم من أجل تخفيض الأسعار في الأسواق ورفع الدخل والمستوى المعيشي، وفي الوقت ذاته دعم البنزين بأرقام كبيرة جداً.

وعن الوفرة من الآلية الجديدة، أوضح خليل أنها مقسمة إلى ثلاثة أجزاء، أولها زيادة الرواتب والأجور التي وصلت إلى ٤ آلاف مليار ليرة، وثانيها تخفيض عجز الموازنة، والثالث الذي عملت عليه الحكومة منذ فترة وهو دعم الاختصاصات المهمة والتجارة والتي هي بحاجة إلى إضافات غير زيادة الرواتب، مثل الأطباء، فقد شهدت سورية مؤخرًا هجرة كبيرة للأطباء، فهل من المغفل أن نضل إلى مرحلة تخلو فيها مشافين من الأطباء؛ كذلك أساتذة الجامعات الذين أيضاً هاجر قسم منهم، وتسلم آخر يتقدم باستقالات فهم بحاجة لتحسين دخلهم بطريقة أخرى، كذلك القضاة ومجموعة من الاختصاصات النادرة والضرورية.

وأكد خليل أن ضبط الأسعار في الأسواق واجب، وهذا الأمر كان مطرح نقاش طويل في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة، وتم تكليف وزارتي التجارة الداخلية والإدارة المحلية من خلال الوحدات الإدارية للعمل على الأمر.

وتكثف بين الجميع.

وبين خليل أن هناك الآليات للاتفاق على العقوبات، لكن هذه الآليات ترفع تكاليف الحصول على المواد، لكن المشكلة الأساسية في بنى الاقتصاد والأضرار التي لحقت بها.

وحول موضوع الضرائب المقطعة من الرواتب بعد الزيادة، أوضح خليل أن الضرائب حق للدولة فهي تقدم من خلالها خدمات للمواطنين، وتعد جزءاً منها للرواتب والأجور. كاشفاً عن مشروع قانون موجود في مجلس الشعب لرفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة إلى راتب بدء التعيين.

وحول ما يشاع عن احتمال انهيار الاقتصاد السوري، قال خليل: إن الشائعات ذاتها كانت موجودة في بداية الحرب، ومع ذلك ورغم الظروف المعقدة والصائفة لا تزال الدولة السورية مستمرة، لكن الاستثمار يحتم علينا اتخاذ قرارات صعبة، وما يتم القيام به اليوم هو رؤية لها أدوات قابلة للتطبيق وتم البدء بانجازها، وهذا سيؤدي إلى وضع أفضل على المدى المتوسط والطويل.